الجمهورية اليمنية

مجلس النـــواب

هيئة الرئاسة

الأمانة العامة

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

تقـــريـــر
موجـــز عـــن أعمـــال المجلـس
خـــــلال الفترة الثانية من الـــدورة الاولى
لدور الانعقاد السنوي السادس عشر

الرقـم : (١٦ /1/٢)

التـــاريخ : ٢٩ / ذو الحجـــة /١٤٤٢هـ

الموافـــــق : ٨/ اغســـطس /٢٠٢١م

الاخ / رئـــــــيس المجلـــــــس المحتـــرم
الإخـــوة / اعضـــاء هيئـــة الرئاســـة المحترمـون
الاخـــــوة / اعضـــــاء المجلـــــس المحترمـون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

أليكم تقريراً موجزاً عن أعمال المجلس خلال الفترة الثانية من الدورة الاولى لدور الانعقاد السنوي السادس عشر .. حيـث بـــــدأت أعمـــال هـذه الفتـــــرة بتـــاريخ ٢/ ذو العقدة /1442هـ الموافق ١٢/ يونيو/ 2021م وانتـــهـت بتـــاريـخ ٢/ ذو الحجـة /١٤٤٢هـ الموافـق ١٢/ يوليـو / 2021م عقـد فيهـا المجلـس(٢٣) جلسـة وقـف خلالهـا أمـام المواضـيع التالية..

أولاً : استمع المجلس الى رسالة الاخ/رئيس المجلس السياسي الأعلى بشأن مخصصات بلادنا من وحدات السحب الخاصة والتي تعادل قيمتها (٦٠٠) مليون دولار وما يجري حولها من مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وفرع البنك المركزي اليمني بعدن لتمكين الفرع من استخدام وصرف تلك الوحدات وما يترتب على ذلك من أثار ونتائج سلبية ومضاعفات خطيرة من شأنها زيادة معاناة الشعب اليمني .. وطلب رئيس المجلس السياسي الأعلى برسالة من المجلس دراسة مضمون الرسالة وفقاً للدور المناط بأعمال المجلس في هذا الشأن وبما يكفل حماية حقوق الشعب اليمني وعدم السماح بتحميل بلادنا اية مسؤوليات او التزامات نتيجة لذلك.. وتم احالة الرسالة الى لجنة الشؤون المالية لدراسة مضمون ما ورد فيها وتقديم تقرير بذلك الى المجلس في جلسة قادمة .. وقد قامت اللجنة المالية بدراسة الرسالة واعدت تقرير بشأنها قدمته لرئيس المجلس مع رسالة من اللجنة طلبت فيها من رئيس المجلس مخاطبة صندوق النقد الدولي حول ذلك ، وفي ضوء ما تقدم وجه الأخ / رئيس مجلس النواب رسالة لصندوق النقد الدولي تنص كما يلي :

السيدة / كريستالينا غورغييفا
المدير العام التنفيذي لصندوق النقد الدولي
بعد التحية ،،،
الموضوع : حقوق السحب الخاصة بالجمهورية اليمنية .

نود الاحاطة أن مجلس النواب بالجمهورية اليمنية سبق وأن وجه لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي عدة خطابات أكد فيها عدم دستورية وقانونية نقل وظائف البنك المركزي من العاصمة صنعاء إلى مدينة عدن ، كون الدستور اليمني نص في المادة (١١) على أن القانون ينظم العملة الرسمية للدولة والنظام المالي والمصرفي وبموجب ذلك صدر القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن البنك المركزي اليمني

ونصت المادة (٤) منه (أن يكون المركز الرئيس للبنك مدينة صنعاء لتسيير أعماله داخل الجمهورية وخارجها) وأن عملية النقل تعد مخالفة واضحة وصريحة للدستور والقانون اليمني .

كما أكد مجلس النواب أن قرار نقل نشاط البنك المركزي إلى عدن هو قرار سياسي يهدف إلى الاستحواذ على الصلاحيات المتعلقة بطباعة النقدية واستخدام هذه المطبوعات النقدية خارج اطار سياسة البنك المركزي لتحقيق أهداف أخرى سياسية وعسكرية .. ويهدف ايضاً إلى تسهيل الاستيلاء على ايرادات الدولة وقيمة مبيعات صادرات النفط والغاز اليمني والتصرف بها بعيداً عن الرقابة التشريعية للبرلمان والجهات الرقابية الأخرى المتواجدة في العاصمة صنعاء وسبق وأن نبهنا إلى المخاطر التي يقوم فرع البنك المركزي بعدن بتنفيذها على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دونما التفات للنتائج الكارثية التي لحقت وتلحق بالمواطن اليمني نتيجة الممارسات غير المسئولة لفرع البنك المركزي بعدن وحكومة الرئيس المنتهية ولايته هادي ومنها :

- قيام فرع البنك المركزي بعدن بطباعة أكثر من تريليون وسبعمائة مليار ريال حتى الآن دون مراعاة لأية معايير مرتبطة بطباعة واصدار النقد المحلي لغرض استخدامها خارج اطار القانون واغراق السوق المحلية بالعملة المطبوعة ، مما أدى إلى تدهور قيمة العملة الوطنية إلى مستويات مخيفة وخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة دول تحالف العدوان الذي تجاوزت فيها قيمة الدولار الالف ريال ونتج عن ذلك زيادة الآثار الكارثية على معيشة المواطن اليمني والتي لم يسبق لها مثيل في العالم.
- استيلاء حكومة الرئيس المنتهية ولايته وفرع البنك بعدن على موارد النفط والغاز وغيرها من الموارد والتصرف فيها وفقاً لقرارات شخصية بعيداً عن الجهات الرقابية القانونية والقنوات والحسابات الرسمية لمصلحة مجموعة من الفاسدين .
- انتهاج فرع البنك بعدن سياسات نقدية كارثية وفي نفس الوقت الامتناع عن صرف مرتبات موظفي الخدمة العامة على مدى اربع سنوات متتالية رغم التزام الرئيس المنتهية ولايته بصرف مرتبات جميع موظفي الدولة التي كان يتم صرفها من قبل البنك المركزي بالمركز الرئيسي بالعاصمة صنعاء قبل أن يتم نقل نشاطه إلى عدن ، وكان البنك المركزي اليمني وبعلم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يؤدي واجبه الدستوري والقانوني بحيادية كاملة تجاه المواطنين اليمنيين في انحاء الجمهورية اليمنية دون استثناء قبل نقل نشاطه الرئيسي إلى مدينة عدن .
- استمرار فرع البنك بعدن في محاولات الاستحواذ على ما تبق من أصول خارجية للشعب اليمني المتواجدة في البنوك والمؤسسات المالية الدولية لصالح مجموعة من المتنفذين المرتبطين بدول العدوان على اليمن دون مراعاة لحقوق ومصالح الشعب اليمني .
- قيام فرع البنك المركزي بعدن بتسهيل الاستيلاء على الارصدة الخارجية لأحد أكبر البنوك في اليمن (كاك بنك) واستمراره في ممارسة التهديد والضغوط على بقية البنوك التجارية لتنفيذ اجندات وسياسات تخدم دول العدوان على اليمن وتتسبب في الانهيار الاقتصادي والمعيشي .

السيدة / غورغييفا

أنه من المؤسف أن نفاجأ في مجلس النواب بأن موظفي صندوق النقد الدولي يعقدون اجتماعات مع القائمين على فرع البنك المركزي بعدن وحكومة مرتزقة العدوان ويتم النقاش حول إمكانية قيام صندوق النقد الدولي بالسماح باستغلال مخصصات اليمن من حقوق السحب الخاصة والتي تقدر بمبلغ (٦٠٠)

مليون دولار أمريكي في اطار مبادرة الصندوق لتوفير السيولة للدول الأعضاء .. وعليه فان مجلس النواب بالجمهورية اليمنية باعتباره يمثل الشعب اليمني في جميع محافظات الجمهورية اليمنية يؤكد على مايلي :

- أن حقوق السحب الخاصة تعود للشعب اليمني بأكمله وأن حكومة الرئيس المنتهية ولايته هادي وفرع البنك المركزي بعدن لا يمثلون الشعب اليمني .
- أن استخدام تلك الحقوق ستنتج عنها التزامات واعباء مالية مستقبلية كبيرة على الشعب اليمني .
- أن استخدام حقوق الشعب اليمني من قبل فرع البنك المركزي بعدن يتعارض مع المبادئ والمعاهدات الدولية بشأن مكافحة الفساد وغسيل الأموال وتمويل الارهاب ، كون الأموال التي ستنتج عن استغلال حقوق السحب الخاصة باليمن سيتم ادارتها من قبل أشخاص ثبت فسادهم بشكل واضح في تقارير المنظمات الدولية المختصة .

السيدة / غورغييفا

أن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية – صنعاء – يؤكد أن السماح لفرع البنك المركزي بعدن باستغلال حقوق الشعب اليمني أمر غير مقبول وغير قانوني وأن ما ينتج عنه من التزامات مالية لن تكون ملزمة للشعب اليمني وأن من حق اليمن قانوناً مقاضاة أي جهات أو أطراف أو مسئولين تعمل أو تساهم او تسهل بشكل مباشر أو غير مباشر على استغلال وإهدار حقوق الشعب اليمني والاستيلاء عليها وعلى تحميل الشعب اليمني التزامات مالية غير قانونية لصالح اشخاص وفئات ثبت فسادها .

السيدة / غورغييفا

أننا نأمل قيامكم بواجبكم القانوني والاخلاقي والإنساني بوقف استخدام حقوق الشعب اليمني من قبل فرع البنك بعدن وإعادة النظر في أي قرارات ترتبط بحقوق اليمن في الصندوق لا تراعي مصلحة اليمن ولا تحفظ حقوق الشعب اليمني .

ثقتنا فيكم كبيرة في وقوفكم إلى جانب حقوق الشعب اليمني .

وتقبلوا خالص التحية ،،،

يحيى علي الراعي

رئيس مجلس النواب

ثانياً : استمع المجلس الى الرسالة الموجهة من نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير المالية بشأن العمل بخطه الانفاق للموازنة العامة للدولة وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية ٢٠٢٠م في السنة المالية ٢٠٢١م نظراً لاستمرار العدوان والحصار . ووافق المجلس على العمل بخطة الانفاق للموازنة العامة للدولة وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية ٢٠٢٠م في السنه المالية ٢٠٢١م بسبب الحرب و الحصار المستمر على بلادنا ولعدم وجود أي تغير في خطة الانفاق لعام ٢٠٢١م عن خطة الانفاق للعام ٢٠٢٠م .

ثالثاً: استمع المجلس إلى رسالة الأخ / رئيس المجلس الموجهة لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي رداً على رسالة الاتحاد حول اجتماع سيئون .. وكذا الاستماع الى اسماء الدول التي تم مراسلتها وإبلاغها برسالة رئيس المجلس الموجهة للاتحاد البرلماني الدولي وتنص على النحو التالي :

السيد /دواتري باتشيكو

رئيس الاتحاد البرلماني الدولي المحترم

بعد التحية:

تلقينا إيميلاً من السيد/اليكترا – الأمين العام المساعد لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الدولية يشير فيه عن اعتذار الجمعية عن مشاركة الدكتور/رشاد الرصاص – الأمين العام لمجلس النواب اليمني في مؤتمر جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الدولية ناهيك عن عدم الاعتراف به كعضو في الجمعية ، مسبباً ذلك أن مجلس إدارة الاتحاد البرلماني الدولي اتخذ قراراً بالاعتراف بما يُسمى ببرلمان سيئون برئاسة/سلطان البركاني ، واعتباره البرلمان الذي يمثل اليمن في الاتحاد البرلماني الدولي في الوقت الذي تعلمون بأن البرلمان اليمني الممثل الشرعي والدستوري للشعب اليمني يمارس مهامه وصلاحياته التشريعية والرقابية وفقاً للدستور اليمني في مقره الرئيسي، بالعاصمة صنعاء.

ونحن نستغرب ونستنكر ذلك الإجراء التعسفي الصادر عن مجلس إدارة الاتحاد البرلماني الدولي لمخالفته للمواثيق والأعراف البرلمانية، ويمثل إخلالاً جسيماً بالمهام والمسؤوليات المناطة بالاتحاد البرلماني الدولي وفقاً لنظامه الأساسي الذي جعل من أولويات مهامه التعبير عن إرادة الشعوب الحرة والدفاع عنها ورفض الحروب والاعتداء على أي من شعوب الدول الأعضاء في الاتحاد، ونؤكد لكم رفضنا واستنكارنا ذلك القرار غير الصائب الصادر عن مجلس إدارة الاتحاد الذي يتصادم مع إرادة الشعب اليمني الحر الصامد في مواجهة ما يتعرض له من عدوان غاشم وحصار جائر من قبل دول الغطرسة والاستكبار المتحالفة في عدوانها على اليمن منذُ 26 مارس2015 م.

ومع استنكارنا لهذا الإجراء فإننا ندعو رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي أن تنأى بالاتحاد عن الانزلاق في براثن الضغوط السياسية التي تنتهجها بعض أنظمة الدول التي تمارس الإرهاب الدولي وتتخذ من الهيمنة والاستكبار مطية للحفاظ على مصالحها وتقف مع الجلاد ضد الضحية متى ما كان هذا الجلاد يمتلك القدر الكبير من الأموال والنفط في تحدٍ سافر لكل مبادئ وحقوق الإنسان والمواثيق الدولية والنظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي.

وكنا نأمل أن يكون للاتحاد موقف إيجابي إزاء ما يعانيه الشعب اليمني وممثليه من أعضاء البرلمان اليمني الذين قصفت منازلهم وقتل أطفالهم ونساؤهم، ويعانون ما يعانيه كافة أفراد الشعب اليمني من الظلم والتعسف والانتهاك الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ البشري، وتعلمون بأن عدداً من أعضاء البرلمان اليمني توفوا نتيجة لعدم تمكنهم من السفر للخارج لتلقي العلاج من بعض الأمراض المستعصية جراء العدوان والحصار الجائر المفروض على اليمن براً وبحراً وجواً، وبالرغم من إبلاغكم واطلاعكم بكثير من المعاناة وجرائم الحرب والعدوان والإبادة الجماعية التي تعرض ويتعرض لها الشعب اليمني في كثير من مراسلاتنا السابقة إليكم منذُ بداية العدوان على بلادنا إلا أن المؤسف عدم اضطلاع الاتحاد بأي من مهامه الأخلاقية والإنسانية ..ونؤكد لكم بأن ذلك الإجراء الذي أبلغنا به السيد /اليكترا، محط إدانة واستنكار كافة أبناء الشعب اليمني ويؤكد انزلاق الاتحاد البرلماني الدولي في دعم ومساندة الإرهاب والعدوان الغاشم وجرائم الحرب والإبادة الجماعية التي تمارسها دول تحالف العدوان على اليمن أرضاً وإنساناً بقيادة أمريكية سعودية إماراتية ومرتزقتها من الخونة الذين أسماهم مجلس إدارة الاتحاد ببرلمان سيئون الأمر الذي يستوجب تذكيركم بالحقائق التالية:

أن مجلس النواب السلطة التشريعية المنتخبة لتمثيل الشعب اليمني مقره الرئيسي العاصمة صنعاء ، وفقاً لنص المادة رقم (66) من الدستور والتي تنص) أن مقر مجلس النواب العاصمة صنعاء (ويؤدي مهامه التشريعية والرقابية في إطار دستوري وقانوني في مقره الرئيسي بالعاصمة صنعاء ويعقد جلساته بصورة دائمة وعلنية بأغلبية أعضائه ويؤدي مهامه التشريعية والرقابية وفقاً للأطر الدستورية والقانونية الكفيلة بتحقيق مصلحة المواطن اليمني والحفاظ على سيادة الوطن ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه..

وفي ذات الوقت مستمرون في المشاركة في مختلف أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي ونؤدي كافة المهام والتزامات عضوية البرلمان اليمني في الاتحاد البرلماني الدولي بما في ذلك ديمومة سداد الاشتراك المالي السنوي منذُ انضمامنا لعضوية الاتحاد حتى التاريخ، بالرغم من العدوان الغاشم على بلادنا من قبل تحالف العدوان منذ مارس2015 م رغم المعاناة التي يعانيها أعضاء مجلس النواب كناخبيهم بسبب سحب البنك المركزي وعدم صرف المرتبات ويعيشون جنباً إلى جنب مع ناخبيهم في جميع أنحاء الجمهورية اليمنية ولا يألون جهداً في مواجهة المعاناة التي يعيشها الشعب اليمني نتيجة لما يتعرض له من العدوان الغاشم والحصار الجائر الذي تمارسه دول تحالف العدوان.

إن من تسمونهم ببرلمان سيئون هم مجموعة أشخاص أنشقوا عن أرضهم ووطنهم وناخبيهم من أبناء الشعب اليمني وارتكبوا جريمة الخيانة العظمى بحق الشعب اليمني وخرق الدستور اليمني وسقطت

عضويتهم من البرلمان اليمني وفقاً لنص المادة (84) من دستور الجمهورية اليمنية والتي تنص) لا يجوز إسقاط عضوية أي عضو من أعضاء مجلس النواب إلا إذا فقد أحد شروط العضوية المنصوص عليها في هذا الدستور أو أخل إخلالاً جسيماً بواجبات العضوية وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية للمجلس (وأحكام المادة (194) من اللائحة الداخلية للمجلس، ونصها على النحو الآتي:

مادة : (194) : لا يجوز إسقاط عضوية أي عضو من أعضاء مجلس النواب إلا إذا فقد شرطاً من شروط العضوية المنصوص عليها في الدستور و أخل إخلالاً جسيماً بواجبات العضوية ، ويعتبر إخلالاً جسيماً بواجبات العضوية، ارتكاب العضو لأحد الأفعال التالية :

١- خرق الدستور .
٢- القيام بأي عمل يعد طبقاً للقانون خيانة عظمى أو مساساً بإستقلال وسيادة البلاد .
٣- إرتكاب أي فعل من الأفعال التي تعد جريمة جسيمة بموجب القانون .
٤- الجمع بين عضوية مجلس النواب والوظيفة العامة باستثناء عضوية مجلس الوزراء وفي جميع الأحوال لا يجوز للمجلس البت في موضوع طلب الإسقاط بالنسبة للأفعال المنصوص عليها في البنود(1 ، 2 ، 3) من هذه المادة ما لم يكن قد صدر في أي منها حكم قضائي بات .

ولثبوت خيانتهم العظمى للوطن جرت محاكمتهم محاكمة عادلة وفقاً لنصوص الدستور اليمني والقوانين النافذة ذات العلاقة، وصدرت بحقهم أحكام جنائية وقضائية باتة وأصبحت الدوائر الانتخابية التي يمثلونها خالية وشاغرة وفقاً للدستور والقانون ولم يعد لهم أي صفة برلمانية أو نيابية .

إن ما تسمونه ببرلمان سيئون ليسوا سوى مجموعة من المنشقين عن البرلمان اليمني آثروا الارتماء في كنف أنظمة دول تحالف العدوان على اليمن ولم يتمكنوا من عقد أي اجتماع منذُ انشقاقهم في العام 2015م وحتى التاريخ وما يسمى باجتماع سيئون فنحيطكم علماً بأن مدينة سيئون ترزح تحت الاحتلال السعودي الإماراتي وكان لعدد من أولئك المنشقين لقاء في مدينة سيئون بتاريخ 13 أبريل2019 م، لتنفيذ أجندة دول العدوان تحت حراسة وحماية سعودية ولم يستمر ذلك اللقاء أكثر من ساعة واحدة وليس لذلك اللقاء أي صفة دستورية أو قانونية وانقض ذلك اللقاء الهزيل لأولئك النفر ممن يرغب مجلس إدارة الاتحاد بوصفهم ببرلمان سيئون، ويتواجد معظمهم في عواصم دول العدوان ويستلمون مستحقات مالية من تلك الدول، ويؤيدون قتل شيوخ وأطفال ونساء اليمن ويعملون على استمرار إطباق الحصار على اليمن واحتلال أراضيه.

وإزاء تلك الحقائق فعن أي برلمان يرغب مجلس إدارة الاتحاد البرلماني الدولي الاعتراف به ممثلاً لدولة الجمهورية اليمنية ذات السيادة على أراضيها واستقلال جغرافيتها وبين شعبها المكافح الصامد في مواجهة الغطرسة والاستكبار الذي يعيش أفراده على تراب وطنه ويدافعون على استقلال كامل أراضيه.. وأي دولة يمنية يمثلها من تسمونه ببرلمان سيئون وأي مساحة من الأراضي اليمنية التي يقطنونها وأين أفراد الشعب الذين يمثلونه ويعيشون معه، ولعلكم لن تجدوا إجابة على ذلك سوى الإقرار بالوهم والوقوع في الخطأ والتورط في دعم الإرهاب والعنف والمشاركة في ارتكاب جرائم العدوان والإبادة الجماعية بحق اليمنيين وتدمير ونهب مقدرات الشعب اليمني.

وفي إحصائية أولية تقديرية رصدها المركز القانوني للحقوق والتنمية حتى أغسطس2020 م أسفرت تلك الاعتداءات والجرائم والانتهاكات عن خسائر بشرية ومادية كبيرة تجاوزت ستة عشر ألف شهيد، وأكثر من خمسة وعشرين ألف جريح من المواطنين المدنيين جُلهم من الأطفال والنساء والشيوخ، وتدمير أكثر من أربعمائة وتسعة وعشرين ألف منزل، وتشريد الملايين من المواطنين.

بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية وكل مقدرات اليمن الاقتصادية والخدمية وغيرها من المنشآت الحيوية الخاصة والعامة التي أظهرتها التقديرات الأولية الموضحة في الجدول الآتي:

م	العدد	المنشات المتضررة		م	العدد	المنشات المتضررة
	15	مطارا		14	41	منشاة إعلامية
	14	ميناء		15	219	معلما اثريا
	2.707	طريق وجسر		16	4206	حقول زراعيه
	193	محطه ومولد كهرباء		17	357	مصنعا
	799	خزان وشبكه مياه		18	654	سوقا تجاريا
	445	شبكه ومحطه اتصال		19	7858	منشاة تجاريه
	1838	منشاة حكوميه		20	774	مخزن اغديه
	954	مسجدا		21	655	شاحنه غداء
	347	مستشفى ومرفق صحي		22	370	محطه وقود
	916	مدرسه ومعهدا		23	266	ناقله وقود
	176	منشاة حكوميه		24	4218	وسيله نقل
	364	منشاة سياحيه		25	351	مزرعه دجاج ومواشي
	131	منشاة رياضيه		26	459	قارب صيد

ختاماً .. فإننا نكرر رفضنا القاطع لذلك القرار المخالف لمبادئ الاتحاد البرلماني الدولي ونعتبره شرعنة ومشاركة مباشرة من الاتحاد البرلماني الدولي في العدوان على اليمن وفي كافة الجرائم الإرهابية والإبادة الجماعية التي ارتُكبت وتُرتكب بحق اليمن واليمنيين.

ونحتفظ بالحقوق القانونية والدستورية والإنسانية في مقاضاة كافة الدول والأنظمة والمنظمات والكيانات والأفراد بمختلف مسمياتهم وصفاتهم التي باشرت واشتركت ودعمت الاعتداء على اليمن

واليمنيين، وقتلوا أطفاله وشيوخه ونساءهُ، وارتكاب جرائم العدوان والإبادة الجماعية بحق أبنائه وتدمير مقدراته وممتلكاته ونهب ثرواته..

آملين أن تعمل رئاسة الاتحاد البرلماني على إعادة النظر في قرارها كونها تمثل برلمانات شعوب العالم وأن تعكس إرادة الشعوب الحرة وليس إرادة الأنظمة السياسية لبعض أنظمة الدول التي تمارس الإرهاب الدولي وتتخذ من الهيمنة والاستكبار مطية للحفاظ على مصالحها.

وتقبلوا خالص التحية ،،،

يحيى علي الراعي

رئيس مجلس النواب

رابعاً: استمع المجلس إلى الطلب المقدم من عدد من أعضاء المجلس بشأن إسقاط عضوية الأعضاء المشمولين في الكشف المرفق بالطلب المقدم وهم :

م	الاسم	الدائرة
١-	احمد هادي محمد الصريمي	١٨
٢-	علي حسين ناصر العنسي	٤
٣-	عبد الملك عبد الله القصوص	١٤
٤-	احمد عباس البرطي	٤٠
٥-	امين محمد هزاع الصلوي	٤٥
٦-	صهيب حمود خالد الصوفي	٣٧
٧-	عبد الحميد سيف البتراء	٥٦
٨-	عبد الحميد محمد فرحان الشرعبي	٥٤
٩-	عبد الوهاب محمد قايد العامري	٤٦
١٠-	عبد السلام احمد الدهبلي	٤٣
١١-	صادق علي الضباب	٥١
١٢-	علي محمد غالب المخلافي	٣٦
١٣-	محمد ثابت العسلي	٥٩
١٤-	محسن علي البحر	٤٤
١٥-	محمد سيف عبد اللطيف الشميري	٤٧
١٦-	علي قائد سلطان الوافي	٥٨
١٧	اسحاق يحيى القحم	١٩٠
١٨-	محمد احمد ورق	١٧٦
١٩-	نصر زيد امين محي الدين	١٨١
٢٠-	عبد الله حمود الكاتب	٨٢
٢١-	احمد يحيى الحاج	١٠٥
٢٢-	علي احمد مثنى الورافي	٨٧
٢٣-	فيصل شايف الحبيشي	٨٤
٢٤-	علي مسعد اللهبي	١٠٧

٢٥-	محمد نجيب احمد سيف	٩٥
٢٦-	حميد محمد علي شعبين	٢٥٢
٢٧-	عبد الرحمن ابراهيم نشطان	٢١٣
٢٨-	عبد الله سعد شرف النعماني	٢٠٩
٢٩-	محمد الحاج الصالحي	٢١٢
٣٠-	علي محمد الصعر	٢٨٨
٣١-	مذحج عبد الله الاحمر	٢٩٢
٣٢-	محمد يحيى الشرفي	٢٤٠
٣٣-	عبد الرحمن علي العشبي	٢٣٩
٣٤-	احمد محمد يحيى قبوع	٢٧٢
٣٥-	علي عبد ربه القاضي	٢٧٩
٣٦-	حسين حسين علي السوادي	١٣٠
٣٧-	ياسر احمد سالم العواضي	١٢٩
٣٨-	ابراهيم احمد صغير المزلم	٢٢٣
٣٩-	محمد مهدي الكويتي	٢٢٦

وأشار الطلب إلى أن الأعضاء المشار إليهم ارتكبوا جريمة خرق الدستور والخيانة العظمى المتمثلة في إخلالهم الدستوري بدعوتهم وتأييدهم لدول تحالف العدوان بالاعتداء على اليمن أرضاً وإنسانا، وانتهاك سيادته وسلامة أراضيه وتمزيق نسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية وتدمير بنيته وكل مقدراته ،ولفت إلى النصوص الدستورية واللائحية إزاء الجرائم والمخالفات التي ارتكبها أولئك الأعضاء ومنها ما يتعلق بإسقاط العضوية لارتكابهم ذلك وعلى وجه الخصوص المادة (١٩٣) من اللائحة الداخلية التي تنص أن مجلس النواب المختص وحده بالفصل في إسقاط العضوية .. وكذلك مخالفة أحكام المادة (١٦٠) من الدستور والمادتين (١٩٤ ، ١٩٥) وطالب أعضاء المجلس الموقعون على الطلب، باستكمال الإجراءات الدستورية والقانونية لإسقاط عضوية المجلس عن الأعضاء الانف ذكرهم .. وبعد النقاش طرح على المجلس مقترحان للتصويت :

الأول : يقضي بإحالة الطلب إلى اللجنة المختصة لدراسته وتقديم تقرير بشأنه ،

الثاني : يقضي بالسير في إجراءات اسقاط العضوية مباشرةً كون الجرائم التي ارتكبوها مشهودة وقد حاز المقترح الثاني على الأغلبية ، وبناءً على ذلك تم السير في إجراءات إسقاط العضوية لأولئك الأعضاء المشار لهم آنفاً وتم التصويت على إسقاط عضويتهم عن المجلس بالأغلبية.

ثم وجه الأخ / رئيس المجلس الشكر والتحية والتقدير لأعضاء المجلس الذين أتوا وهم على فراش المرض محمولين لأداء واجباتهم تجاه وطنهم .

خامساً : استمع المجلس من الأخ/ سلطان السامعي عضو المجلس عضو المجلس السياسي الأعلى الى رسالة الأخ/ صهيب حمود خالد الصوفي الموجهة الى الأخ/ رئيس مجلس النواب بشأن تظلمه من ورود اسمه في قائمة الاعضاء الذين صوت المجلس يوم امس بإسقاط عضويتهم من المجلس واوضح برسالته انه لم يؤيد العدوان ولم يشارك في برلمان سيئون المزعوم ولا يمت للعدوان وادواته بأية صلة تذكر. ..وقد اقر المجلس رفع رسالة تتضمن تظلم صهيب حمود الصوفي الى رئيس المجلس السياسي الأعلى لاتخاذ ما يراه .

سادساً : طرح الأخ/ عبدالسلام صالح زابيه نائب رئيس المجلس ما تقوم به الحكومة من تجاهل وعدم تنفيذ توصيات المجلس وما التزمت به بشأن معالجه ارتفاع الاسعار وخاصة المشتقات النفطية والمواد الغذائية وتنظيم حركة المرور والنظافة ورفع مخلفات البناء .. وعدم احترام التعامل مع الاعضاء بموجب البروتوكول الذي ينظم التعامل مع اعضاء مجلس النواب واعضاء الحكومة .. واقر توجيه رسالة الى الحكومة للحضور الى المجلس للإيضاح حول ذلك وما اتخذته بشأن توصيات المجلس السابقة التي وعدت في الفترة الماضية بأنها ستقدم تقرير بشأنها إلى المجلس وكذا اطلاع المجلس علي ما يتم من حوارات ومناقشات ومفاوضات بشأن ايقاف الحرب وفتح مطار صنعاء ورفع الحصار عن المنافذ البريه والبحرية.. وطالب الإخوة اعضاء المجلس بأهمية اطلاع المجلس على ما يدور من حوارات ومناقشات تتعلق بمصير الوطن والمواطن وما دار من مناقشات مع الوفد العماني ...وفي جلسة أخرى حضر الأخوة/ رئيس وأعضاء الحكومة ورحب الأخ رئيس المجلس بالأخوة رئيس واعضاء الحكومة مباركا للإخوة الوزراء الجدد ثقه القيادة السياسية لهم متمنيا لهم التوفيق والنجاح في اعمالهم وأكد أن عمل المجلس والحكومة تكاملي وخاصة في هذه الظروف الاستثنائية وفي ظل العدوان والحصار والهدف من طلب الحكومة للحضور هو لمعرفة الصعوبات التي تواجهها لغرض التعاون معها وتسهيل قيامها بأعمالها ...ثم استمع المجلس الى التوصيات التي استلمتها الحكومة في الفترة الماضية ووعدت بتقديم تقرير بشأنها خلال أسبوعين .. بعد ذلك تحدث الاخ/ رئيس مجلس الوزراء و قدم الشكر والتقدير للأخ رئيس المجلس ونوابه واعضاء المجلس على متابعه الحكومة لإنجاز اعمالها لما فيه مصلحه المواطن ، كون البرلمان يمثل الشعب وهو جزء منه والحكومة هي تحاول ان تكون قريبة من الشعب وتحاول ان تقوم بأعمالها على اكمل وجه ولكن هناك قضايا كبيرة نتيجة الوضع الذي تعيشه البلاد ولابد من تعاون الجميع لإنجاز القضايا التي تهم المواطن وفيما يخص التوصيات التي قدمت للحكومة من المجلس ، فقد شكلت الحكومة لجان من كل الوزارات لدراستها والرد عليها ،موضحاً بأن البلد في وضع استثنائي وهذا الوضع يحتاج لإجراءات استثنائية وبعض هذه التوصيات تم تنفيذها والبعض لم نستطع تنفيذها بسبب نقص الامكانيات ولدينا (١٨) توصيه طرحت من قبل المجلس وهي اساسية موزعة على كل الوزارات وسوف يوضح كل وزير ما يخصه واكد بأن هناك تقرير اعدته (٢٠) وزارة وسوف تقدمه الحكومة الى المجلس في اقرب وقت ممكن ولكن نتيجة لطلب الحكومة اليوم بصورة مستعجله لم نتمكن من انجازه وتقديمه الى المجلس وان شاء الله يتم تقديمه في اقرب وقت ممكن وفيما يخص تأخير خطه الانفاق اشار الأخ / رئيس الوزراء بأن هناك اسباب ادت لتأخير تقديمها وسوف يوضحها الأخ / وزير المالية ونحن في الحكومة مستعدون للرد علي اي استفسارات أو اسئلة تقدم الينا والإخوة الوزراء جاهزون لذلك . ثم قدم الاخ / نائب رئيس الوزراء وزير المالية ايضاح فيما يخص تأخير تقديم خطة الانفاق للعام

٢٠٢١م والعمل بخطة الانفاق للعام ٢٠٢٠م .. حيث اوضح بأن المجلس اطلع على ما اصدرته ما تسمي لجنة الخبراء لدول تحالف العدوان والتي اشارت بصراحة وتفصيل الى الامور ذات القضايا المرتبطة بالجانب الاقتصادي لذلك قررت الحكومة بأن تمضي بخطة الانفاق للعام ٢٠٢٠م وهذا ليس مخالف للدستور والقانون لان فيه مصلحه للبلد.

وفيما يخص الحسابات الختامية اوضح بأنه سوف يتم تقديم الحسابات الختامية للعام ٢٠١٦م خلال هذه الفترة وهو جاهز .. وبالنسبة لأسعار المشتقات النفطية أوضح ان مجلس الوزراء كلف وزير المالية ووزير النفط بمراجعه الأسعار وهذه الأسعار اقرتها وزارتي المالية والنفط بحسب المتغيرات .. وخلال النقاش أكد الإخوة اعضاء المجلس بأن الحكومة منحت موعد زمني لتنفيذ التوصيات إلا أنها لم تف بالتزامها .. وفي نهاية النقاش اقر المجلس أن تعطى الحكومة مهلة لتقديم تقرير متكامل بشأن ذلك.. وفي جلسة اخرى حضر الاخوة/ رئيس واعضاء الحكومة ورحب الاخ رئيس المجلس بالأخ/ رئيس مجلس الوزراء والإخوة الوزراء والاخ امين العاصمة على حضورهم الى المجلس لتقديم ردود الحكومة على توصيات المجلس ..ثم تحدث الأخ/ رئيس مجلس الوزراء وقدم الشكر والتقدير للأخ رئيس المجلس والإخوة نواب رئيس المجلس واعضاء المجلس على دعوة المجلس للحكومة لمعرفة ما انجزته من التوصيات والأسئلة المقدمة من المجلس خلال الفترات السابقة منوها بأن الحكومة موجودة كاملة لتقديم تقرير مفصل فيه كل الردود على توصيات وأسئلة الإخوة الأعضاء .. ثم استمع المجلس من الأخ /وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشوري الى الردود الحكومية على توصيات المجلس التي أقرها خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠م) .. حيث كان الرد من الوزارات والجهات الحكومية ولعدد (٢١) وزارة ومؤسسة ...وخلال النقاش اكد الإخوة الاعضاء بأن المصفوفة المقدمة من الحكومة لم تذكر الإجراءات والحلول بشأن ما وصلت اليه اسعار المشتقات النفطية والغاز واسعار المواد الغذائية والأدوية وغيرها ، كما لم تذكر الحكومة ماهي الخطوات و المعالجات التي اتخذتها لصرف مرتبات موظفي الدولة مدنيين وعسكريين وطالبوا الحكومة بالاهتمام بالزراعة والمزارعين وتوفير مادة الديزل وبأسعار مناسبة حتى يستطيع المزارع القيام بعمله وانتاج الحبوب والمحصولات الزراعية المختلفة وطالبوا أيضاً منع استيراد المنتجات الزراعية الخارجية لما تسببه من اضرار على المزارع اليمني .. وبعد النقاش اقر المجلس احالة مصفوفة الردود المقدمة من الحكومة الى اللجان المختصة بالمجلس للاطلاع على الردود ومناقشتها كل لجنة فيما يخصها وتقديم تقاريرها بذلك الى المجلس في جلسة قادمة.

سابعاً : اشاد الاخ /رئيس المجلس بالانتصارات العظيمة التي يسطرها ابطال الجيش واللجان الشعبية ورجال القبائل الشرفاء حيث اكد بأن ما يقومون به شيء يرفع الراس ويفتخر به الشعب اليمني العظيم مؤكداً بأن الشعب اليمني لايعول على الجامعة العربية او الامم المتحدة انما يعول على رجاله الشرفاء وعلى جيشه ولجانه الشعبية في رد اعتباره وعزته وكرامته.

ثامناً : وقف المجلس أمام تصريحات الامين العام للأمم المتحدة بشأن اليمن.. واصدر البيان التالي:

وقف مجلس النواب في جلسته المنعقدة اليوم برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي أمام تصريحات الامين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتريش بشأن ادراج اليمن في القائمة السوداء لمنتهكي حقوق الاطفال.. وبذلك فان مجلس النواب في الجمهورية اليمنية يدين ويستنكر بشده هذه التصريحات اللامسؤولة في الوقت الذي يقوم فيه تحالف العدوان السعودي الاماراتي بقتل أطفال ونساء وشيوخ ابناء الشعب اليمني يومياً على مدى سبع سنوات وعلى مرأى ومسمع من المجتمع الدولي والامم المتحدة فيما

لم تحرك الأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي ساكنا تجاه ما يتعرض له ابناء الشعب اليمني من جرائم ومجازر وانتهاكات وحصار جائر تجاوز كافة القوانين والأعراف والمواثيق الدولية والاخلاقية والإنسانية وكأن الامر لايعنيهم بينما اقدمت الامم المتحدة على اسقاط اسم السعودية من قائمة العار لقتلها اطفال اليمن وارتكابها مجازر وجرائم حرب مكتملة الاركان لاتسقط بالتقادم بحق ابناء الشعب اليمني بما في ذلك هدم المساكين على رؤوس ساكنيها من الاطفال والنساء والشيوخ.

كما تم استبعاد الكيان الاسرائيلي المحتل للأراضي العربية الفلسطينية من قائمتي قتل اطفال ونساء و شيوخ أبناء الشعب الفلسطيني وبدلاً من ان تضطلع الامم المتحدة بكافة الهيئات والمنظمات التابعة لها بمسؤوليتها في حماية الأطفال وصون حقوقهم من الانتهاكات وادانة المجرمين والقتلة تقوم بالتغطية على المجرمين والقتلة للحيلولة دون تقديمهم للمحاكمة الدولية لينالوا جزاءهم كمجرمي حرب..

تاسعاً : استمع المجلس الى الرسالة الموجهة من الاخ رئيس المجلس الى رئيس واعضاء مجلس الشيوخ الامريكي جاء فيها..

السيد/ رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي

المحترم

السادة /أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي

المحترمون

بعد التحية:

يهديكم رئيس وهيئة رئاسة وأعضاء مجلس النواب بالجمهورية اليمنية أطيب التحايا ،،،

تعلمون أن الرئيس الأمريكي بايدن قبل أداءه اليمين الدستورية صرح بإيقاف بيع الأسلحة للسعودية ، ونحن نتطلع للوفاء بالوعد بعد أداءه اليمين الدستورية ، كما أنه قام بتعيين مبعوثاً لليمن بهدف العمل على إنهاء الحرب والحصار المفروضة على اليمن منذُ سبع سنوات ، إلا أن الممثل الأمريكي أصبح محامياً لكلاً من السعودية والإمارات اللتان تقتلان أبناء الشعب اليمني في تصريحاته وتحركاته. كما نذكركم بتقارير الأمم المتحدة التي اثبتت قتل أطفال اليمن وكذلك دموع ممثلة الإغاثة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة السيدة/ ليزا غراند على أشلاء أطفال حافلة ضحيان الذين قصفتهم طائرات العدوان السعودي الإماراتي وهم في رحلة مدرسية في مشهد مأساوي.

ونود إحاطتكم بأننا نجدد إدانتنا وإستنكارنا بأشد العبارات للأدوار المشبوهة للأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش ومنها تحيزه السافر وإقدامه على شطب اسم السعودية من قائمة العار لقتل أطفال اليمن كخطوة إستباقية للتغطية على المجرمين والقتلة ، والحيلولة دون تقديمهم للمحاكم الدولية كمجرمي حرب ، وها هو اليوم يثبت مجدداً تفريطه بالمسؤولية التاريخية والقانونية والأخلاقية والإنسانية التي كان يفترض أن يجسدها كمسؤول أممي محايد ونزيه وعادل ، وذلك من خلال سعيه لإدانة الضحية وتبرئة مجرمي الحرب وبدافع المال المدنس وشراء الذمم من قبل مجرمي الحرب من أمراء النفط ، ويظهر ذلك جلياً من خلال تصريحه وسعيه الحثيث ضم مكون أنصار الله لقائمة منتهكي حقوق الأطفال شريكاً لتحالف العدوان في الاستمرار بقتل أطفال اليمن..

ونعرب لكم عن استيائنا البالغ للمواقف الداعمة للخطوة التي اقدم عليها الأمين العام للأمم المتحدة على حساب المبادئ الإنسانية وقيم العدالة.
ومنها تماهي بعض أعضاء مجلس الشيوخ في المشاركة والتبرير لاستمرار قتل أطفال اليمن والتي تتناقض مع توجهاتكم وقف الحرب والحصار ، ودعواتكم المستمرة للدفاع عن حقوق الانسان فأين حقوق أطفال اليمن فالتاريخ لا يرحم.
وقد سبق وأطلعناكم في مخاطبات سابقة عبر رئيسة مجلس النواب على بعض الأرقام والإحصائيات عن حجم الدمار ، وما يرتكبه تحالف العدوان بقيادة السعودية من مجازر وجرائم حرب إبادة جماعية ، ومنها هدم منازل المواطنين على رؤوس ساكنيها واستهداف كل مقدرات الشعب اليمني وعلى مرأى ومسمع من العالم والمجتمع الدولي.
وبذلك فإننا نطالب البرلمانات الحرة والمعبرة عن إرادة شعوبها تحقيق مبادئ العدالة الانسانية وحماية وصون حقوق الإنسان بإدانة واستنكار هذه الخطوات الإجرامية اللامسؤولة والتي من شأنها المشاركة في استمرار قتل أطفال اليمن من قبل دول تحالف العدوان في حرب إبادة جماعية .. كما نطلعكم على بعض الإحصائيات لتلك المجازر والجرائم والتي تشير الى أن عدد الأطفال الذين استهدفهم العدوان حتى ٢٠٢٠م وصل الى (٧٧٦٤ بين قتيل وجريح) كما قام بتدمير كلي وجزئي لأكثر من ١,٤٨٤ مدرسة)، إضافة إلى تدمير البنية التحتية وكل مقدرات اليمن الاقتصادية والخدمية وغيرها من المنشآت الحيوية الخاصة والعامة ، ومن تلك الجرائم التي يندى لها جبين الإنسانية استهداف مدرسة المكفوفين .
فكيف يتم اسقاط اسم السعودية من قائمة العار لقتل أطفال اليمن .
كما أسفرت تلك الاعتداءات والجرائم والانتهاكات عن خسائر بشرية ومادية كبيرة تجاوزت ستة عشر ألف شهيد، وأكثر من خمسة وعشرين ألف جريح من المواطنين المدنيين جُلهم من الأطفال والنساء والشيوخ كما توفي أكثر من مائة وثمانون ألف مواطن ومواطنة من مختلف الأعمار جراء استمرار الحصار المفروض على الموانئ والمنافذ اليمنية الجوية والبرية والبحرية، وتدمير أكثر من أربعمائة وتسعة وعشرين ألف منزل، وتشريد الملايين من المواطنين. والجدول التالي يوضح بعض الاحصائيات بالأرقام :-

٤٣,١٣٠ قتيلاً وجريحاً ، بينهم مجهولو الهوية والكوادر الطبية			
الفئات	قتلى	جرحى	الاجمالي حسب الفئات
أطفال	3747	4017	٧٧٦٤
نساء	2355	2990	٥٣٤٥
رجال	10669	19352	٣٠٠٢١
الاجمالي العام	16771	26359	٤٣,١٣٠

وهؤلاء قصفوا في مساكنهم وهم نائمين وهنا نسأل كم قتلوا من أطفال السعودية والإمارات، أما عن قتلهم لأطفال اليمن فالأرقام والإحصائيات شاهده على جرائمهم. وسبق أن وجهنا لكم الدعوة لزيارة اليمن

لتشكيل لجنة من مجلسكم الموقر لزيارة اليمن ومعرفة الحقائق عن قرب على أرض الواقع لتكونوا على إطلاع على ما يجري من عدوان غاشم وحصار ظالم طال الأرض والإنسان .

وتقبلوا خالص التحية.

يحيى علي الراعي

رئـــيس مجلـــس النـــواب

الجمهوريـــــة اليمنيـــــة

عاشراً : حيا الأخ/ رئيس المجلس ونوابه واعضاء المجلس ابطال الجيش والأمن واللجان الشعبية وابناء القبائل الشرفاء على ما يبذلونه من تضحيات جسيمة باذلين دمائهم الزكية في سبيل الدفاع عن الوطن وامنة وسيادته واستقراره ، واشاد رئيس المجلس بالعملية البطولية التي نفذها الشهيد المجاهد هاني طومر لفك الحصار، عن زملائه المجاهدين وقيامه باختراق خطوط مرتزقة العدوان للوصول إلى رفاقه تحت وابل كثيف من النيران وتمكن من إخراج الجرحى ورغم إعطاب المدرعة التي يقودها عاد من جديد واستطاع اختراق خطوط النار مرة أخرى ويعطي رفاقه حاجتهم من الغذاء ويأخذ الجرحى ويتمكن من الوصول بهم إلى مكان آمن رغم إعطاب الطقم العسكري الذي يقوده وارتقى شهيداً في المرة الثالثة مقدماً روحه فداء للوطن .

حادي عشر : استمع المجلس إلى الرسائل التالية الموجهة من الأخ / وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى بشأن ما يلي :

- توصيات المجلس الواردة في تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية حول اسباب استمرار ازمة المشتقات النفطية وانتشار ظاهرة التهريب والسوق السوداء في أمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية .. حيث أفاد الأخ / نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير المالية في مذكرته رقم (٣١١) وتاريخ ٢٠٢١/٥/١٠م رداً على مذكرتنا رقم (٣٠) وتاريخ ٢٠٢١/٤/١٧م أنه توجد صعوبات في تنفيذ توصيات المجلس الواردة في التقرير المشار إليه.
- مصفوفة الإجراءات التنفيذية حول ما يخص صندوق صيانة الطرق من الردود على توصيات المجلس التي أقرها خلال الفترة الماضية وذلك بموجب مذكرة رئيس مجلس إدارة صندوق صيانة الطرق رقم (١٠٠) وتاريخ ٢٠٢١/٣/٨م رداً على مذكرتنا رقم (١٣٨) وتاريخ ٢٠٢٠/١١/٨م .
- طلب البت في مشاريع القوانين التي تخص وزارة الصحة العامة والسكان التي قدمت إلى المجلس في وقت سابق والتي اتضح أنها سحبت من قبل الحكومة وعددها ثلاثة مشاريع فقط ، وأما قانون مشروع نقل وزارعة الأعضاء هو مشروع جديد ولم يحال إلى المجلس وما زال لدى الحكومة كما تضمنت الرسالة إعادة مشروع تعديل بعض مواد القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٩م بشأن وقاية المجتمع من الايدز وحماية حقوق المتعايشين مع الفيروس إلى المجلس كون الحكومة لم تقم بإجراء

أي تعديل على هذا المشروع ومازال على وضعه السابق خلال الفترة السابقة وذلك بموجب مذكرة وزير الصحة العامة والسكان رقم (٩٢١,٢,٤) وتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٤م .

- الرد على توصيات المجلس الواردة في تقرير لجنة الصحة العامة والسكان بشأن متابعة الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل الحكومة لمواجهة وباء كورونا ومدى تنفيذ توصيات المجلس التي أقرها في جلسته بتاريخ ٢٠٢١/٢/٧م في مصفوفة الإجراءات التنفيذية من قبل الوزارة وذلك بموجب مذكرة وزير الصحة العامة والسكان برقم (٢٧٦٣) وتاريخ ٢٠٢١/٥/٣م .
- الرد على توصيات المجلس الواردة في تقرير لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان حول نزولها لعدد من مراكز التوقيف والاحتجاز في أمانة العاصمة المرحلة الاولى مع مصفوفة المعالجات للإشكاليات القائمة المتعلقة بقضايا السجون في أمانة العاصمة المقترحة وذلك بموجب مذكره الأخ/ وزير الداخلية والمتضمنة طلب زيارتنا للإصلاحية بشملان مع لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان ،
- الرد على توصيات المجلس الواردة في تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية حول أسباب استمرار أزمة المشتقات النفطية وذلك بموجب مذكره وزير الداخلية رقم (١٣٥٢) وتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢٥م .. وقد اقر المجلس احالة الرسائل الانف ذكرها الى اللجان المختصة لدراستها وتقديم تقارير بشأنها الى المجلس .

ثاني عشر : استمع المجلس إلى طلب الأخ / وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى بمناقشة مشروع تعديل قانون تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والتصويت عليه خلال هذه الفترة .. ووافق المجلس على إدراجه في جدول الاعمال...وفي جلسة اخرى استمع المجلس إلى تقرير اللجنة المشتركة من لجان (الخدمات - العدل والاوقاف - تقنين احكام الشريعة الاسلامية) بشأن مشروع قانون رقم ( ) لسنة ٢٠٢١م بتعديل القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ..وبعد النقاش تم اعادة التقرير الى اللجنة لمزيد من الدراسة مع الجانب الحكومي وموافاة المجلس بما سيتم التوصل اليه في جلسة قادمة .. وفي جلسة اخرى قدمت اللجنة تقريرها واقر المجلس اعادته الى اللجنة لمزيد من الدراسة بحضور الجانب الحكومي وموافاة المجلس بما سيتم التوصل اليه في الجلسة القادمة وفي الجلسة المحددة استمع المجلس الى التقرير الملحق للجنة المشتركة.. وبعد النقاش اقر المجلس تأجيل مناقشة التقرير إلى الفترة القادمة بناءً على طلب اللجنة المشتركة وتأييد الجانب الحكومي لطلب اللجنة ..

كما اقر المجلس أن توجه الحكومة المؤجرين بعدم رفع الايجارات في هذه الفترة الاستثنائية حتى يبت المجلس في مشروع تعديل القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وعلى المستأجرين الوفاء بدفع الايجارات

ثالث عشر : استمع المجلس من الأخ/ وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الى رسالة الأخ/ رئيس مجلس الوزراء بشأن اعتماد مشروع قانون الأكاديمية العليا للقرآن الكريم وعلومه بدلاً عن (مشروع قانون المعهد العالي للتوجيه والارشاد) ووافق المجلس على استبدال مشروع قانون الاكاديمية العليا للقرآن الكريم وعلومه بمشروع قانون المعهد العالي للتوجيه والارشاد وتم احالته الى لجنتي العدل والاوقاف وتقنين احكام الشريعة الإسلامية لمناقشته وتقديم تقرير بذلك الى المجلس .وفي جلسة اخرى استمع المجلس الى تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي العدل والاوقاف وتقنين احكام الشريعة الاسلامية بشأن مشروع قانون الأكاديمية العليا للقرآن الكريم وعلومه وناقش في ضوئه مواد مشروع القانون مادة مادة ثم اجرى المجلس التصويت على مشروع القانون وحاز على الموافقة بالاغلبية المطلوبة.

رابع عشر : استمع المجلس الى تقرير لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم (٢) لسنه١٩٩١م بشأن السلك الدبلوماسي والقنصلي وتعديلاته..وبعد مناقشة مواد مشروع القانون مادة ماده اجرى المجلس التصويت على مشروع القانون وحاز على الموافقة بالأغلبية المطلوبة.

خامس عشر : طرح على المجلس ما يعانيه المواطنين في محافظة الحديدة من حر شديد نتيجة انقطاع التيار الكهربائي رغم أنه تم إنشاء صندوق كهرباء الحديدة لدعم قطاع الكهرباء بما يومن استمرار الكهرباء بصورة دائمة للمواطن وباقل تكلفة واقر المجلس توجيه رسالة للأخ / وزير الكهرباء للحضور الى المجلس للإيضاح حول ما تم اتخاذه بشأن صندوق كهرباء الحديدة.. وفي الجلسة الاخرى استمع المجلس الى ايضاحات الاخ /وزير الكهرباء والطاقة حول ما يخص كهرباء الحديدة والصندوق حيث قدم الشكر والتقدير للأخ/ رئيس المجلس والإخوة الاعضاء على ما يبذلونه من جهد لحل قضية كهرباء الحديدة وحل كثير من المشاكل التي تهم المواطنين في الحديدة وغيرها من المحافظات وطلب من المجلس الدعم لتجاوز المعوقات التي تمر بها وزارة الكهرباء موضحاً بأن الصندوق لم ينشأ بهدف دعم كهرباء الحديدة فقط بل انشئ لدعم الاحتياجات الضرورية للمحافظة واكدً بأن ايرادات الصندوق لم تكن بالحجم الكبير وانه تم صرف مبالغ من الصندوق لطوارئ وزارة الدفاع ومبالغ للكوارث الطبيعية والضحايا .. كما خصصت مبالغ منه لدعم محافظة الحديدة لمواجهة وباء كورونا ايضا خصصت مبالغ لدعم قطاع الكهرباء صعده .. كما ان الصندوق ساهم في دعم شبكه الصرف الصحي وصندوق النظافة بالحديدة ودعم امن محافظة الحديدة بمعنى ان الصندوق لم يكن مخصصا لكهرباء الحديدة فقط ..وبعد النقاش تم احالة الموضوع الي لجنة الخدمات ومن اراد الحضور من الإخوة اعضاء المجلس للاجتماع مع الأخ / وزير الكهرباء والطاقة والمعنيين والمختصين لمناقشة الموضوع والاطلاع على قرار انشاء الصندوق ومبالغ

ايراداته واوجه الصرف لهذه المبالغ وتقديم تقرير بذلك الى المجلس في جلسة قادمة .. وفي الجلسة التالية استمع المجلس الى الطلب المقدم من عدد من الأعضاء بشأن ادراج مشروع القانون الخاص بصندوق دعم وتنمية محافظة الحديدة في جدول الأعمال .. حيث أكد الطلب أهمية إيلاء كهرباء الحديدة الأولوية في المتابعة وإيجاد الحلول المناسبة للتخفيف من معاناة المواطنين جراء الحر الشديد الذي تشهده محافظة الحديدة ووافق المجلس على الطلب .. وفي جلسة اخرى استمع المجلس الى تقرير اللجنة المشتركة من لجان (الشؤون المالية - السلطة المحلية – الخدمات) حول مشروع قانون إنشاء صندوق دعم وتنمية محافظة الحديدة والمناطق المجاورة لها على الساحل الغربي وبعد مناقشة مواد مشروع القانون مادة ماده اجرى المجلس التصويت على مشروع القانون وحاز على الموافقة بالأغلبية المطلوبة .

سادس عشر : استمع المجلس إلى التوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمات بشأن الشكوى المقدمة من النقابة العامة لعمال وموظفي وزارة الكهرباء والطاقة المتعلقة بعدم العمل بالرؤية المقدمة منها والعمل علي استعاده نشاط المؤسسة العامة للكهرباء وتوليد الطاقة الكهربائية ... وبعد النقاش استمع المجلس من الاخ/ وزير الكهرباء والطاقة الى ايضاحات عامة حول ماورد في تقرير اللجنة وماطرحه الاخوة الاعضاء من ملاحظات اثناء النقاش والتزم باسم الحكومة بالعمل بالتوصيات الواردة في تقرير اللجنة وتحفظ على التوصية الخاصة بشراء الطاقة كونها مكلفة وغير مجدية . ثم اجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية المطلوبة

سابع عشر : استمع المجلس الي التوصيات الواردة في تقرير لجنة المياه والبيئة بشأن متابعه وتقييم أداء المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة والأضرار الناتجة عن الحرب التي تقودها دول تحالف العدوان على بلادنا ثم استمع المجلس من الأخ/ وزير المياه والبيئة الى ايضاح عام حول ماورد في التقرير وماطرحه الاخوة الاعضاء من ملاحظات اثناء النقاش والتزم باسم الحكومة بالعمل بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير .. ثم اجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية المطلوبة .

ثامن عشر: استمع المجلس الى التوصيات الواردة في تقرير لجنة الشؤون المالية حول نزولها الميداني الى مركزي الرقابة الجمركية (الحزم محافظة الجوف وسقم محافظة تعز) .. ثم استمع المجلس من الأخ / رئيس مصلحه الجمارك الى ايضاح حول ماورد في التقرير وماطرحه الاخوة الاعضاء من ملاحظات اثناء النقاش واكد بأنه تم تنفيذ كثير من التوصيات والتزم بتنفيذ بقية التوصيات الواردة في التقرير .. بعد ذلك اجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية المطلوبة .

تاسع عشر: استمع المجلس الى التوصيات الواردة في تقرير لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين بشأن نشاط واوضاع وزارة شؤون المغتربين في ظل العدوان والحصار الجائر على بلادنا .. وبعد النقاش استمع المجلس من الأخ / نائب وزير شؤون المغتربين الى ايضاحات حول ماورد في تقرير اللجنة وماطرحه الاخوة الاعضاء من ملاحظات اثناء النقاش والتزم باسم الحكومة بالعمل بتنفيذ التوصيات

الواردة في التقرير .. ثم اجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية المطلوبة.

عشرون : استمع المجلس الى تقرير لجنة التجارة والصناعة حول اوضاع شركة كمران للصناعة والاستثمار في ظل العدوان والحصار المفروض على بلادنا وبعد النقاش استمع المجلس من الاخ/ وزير الصناعة والتجارة الى ايضاحات حول ماورد في تقرير اللجنة وماطرحه الاخوة الاعضاء من ملاحظات اثناء النقاش والتزم باسم الحكومة بالعمل بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير .. ثم اجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية المطلوبة.

واحد وعشرون : استمع المجلس الى تقرير لجنة التجارة والصناعة بشأن متابعتها ودراستها لأوضاع المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج والوحدات التابعة لها...وبعد النقاش استمع المجلس من الاخ/ وزير الصناعة والتجارة الى ايضاحات حول ماورد في تقرير اللجنة وماطرحه الاخوة الاعضاء من ملاحظات اثناء النقاش والتزم باسم الحكومة بالعمل بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير .. ثم اجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية المطلوبة.

اثنان وعشرون : استمع المجلس الى تقرير لجنة الشؤون الدستورية والقانونية حول قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٧٥) لسنه ٢٠٢٠م بشأن اللائحة المالية لموارد الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني..واقر المجلس ايقاف العمل بالقرار الانف الذكر كونه مخالف لنص الفقرة [ب]من المادة (١٣) من الدستور التي تنص على (إنشاء الرسوم وجبايتها واوجه صرفها وتعديلها والإعفاء منها لا يكون إلا بقانون) والتزام الهيئة بالعمل بقانون أراضي وعقارات الدولة والقوانين ذات الصلة.

ثلاثة وعشرون : استمع المجلس الى تقارير لجنة الشؤون المالية حول الحسابات الختامية لموازنات المجلس للأعوام الماضية وقدم الأخ/ رئيس المجلس الشكر والتقدير للجنة الشؤون المالية والأمانة العامة على تقديم الحسابات الختامية ..ثم اجرى المجلس نقاشاً عاماً حول الحسابات الختامية للموازنات العامة للمجلس للسنوات الماضية ، أكد خلاله الاخوة الاعضاء على أهمية التزام الأمانة العامة بالتعاون مع لجنة الشؤون المالية من اجل تقديم الحسابات الختامية في مواعيدها المحددة .. مشددين على تلافي أي قصور في الحسابات الختامية للأعوام القادمة والاسراع في تقديم الحساب الختامي للعام المالي ٢٠٢٠م .

أربعة وعشرون : استمع المجلس الى احاطه لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن متابعتها لازمة المشتقات النفطية وارتفاع وتفاوت اسعار بيعها في السوق المحلية . ثم قدم الأخ/ عبد الرحمن الجماعي نائب رئيس المجلس توضيح حول الاحاطة المقدمة من لجنة التنمية والنفط مشيراً بأنه تم بعد الاحاطة اللقاء بالإخوة / وزير النفط وشركة النفط ومؤسسة الغاز .. وتم الاتفاق على بعض النقاط التي اذا تم تنفيذها خلال الستة الاشهر القادمة فسوف تخفف الكثير من معاناة المواطنين بسبب عدم توفر المشتقات النفطية بالكميات الكافية .

خمسة وعشرون : ناقش المجلس تعميم وزير الخدمة المدنية بشأن احالة جميع من بلغو احد الاجلين من موظفي الدولة الى التقاعد واقر المجلس حضور الأخ / وزير الخدمة المدنية الى المجلس للإيضاح حول التعميم وفي جلسة اخرى استمع المجلس الى ايضاحات لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية حول موضوع الإحالة للتقاعد لمن بلغ احد الاجلين واستمع المجلس الى ايضاحات من الأخ/ وزير الخدمة المدنية حول ماطرحه الاخوة الاعضاء من ملاحظات حول التعميم الصادر من الخدمة المدنية رقم (٩) وتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٧م بشأن احالة من بلغ أحد الاجلين ...وبعد النقاش اقر المجلس عدم العمل بالتعميم وعدم إحالة أي موظف للتقاعد إلا بعد أن يتم صرف مرتباتهم وعلاواتهم وتسوية أوضاعهم وذلك وفقاً لما جاء في نقاشات الإخوة الأعضاء وما جاء من ايضاحات في تقرير لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية والتزم الأخ / وزير الخدمة المدنية بذلك. .كماقر المجلس موافاته بتقرير مفصل عن ما وصلت اليه وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بشأن الازدواج الوظيفي وماتوصلت اليه الحكومة بشأن الدراسات المتعلقة بمن سيتم احالتهم الى التقاعد وذلك الى المجلس.. والتزم الأخ /وزير الخدمة المدنية والتأمينات بتقديم تقرير بذلك الى المجلس في الفترة القادمة

ستة وعشرون : استمع المجلس الى طلب الأخ/ وزير العدل بشأن تأجيل مناقشة مشروع تعديل المادة (٥) من القانون رقم (٢٦) لسنه ٢٠١٣م بشأن الرسوم القضائية .. ووافق المجلس على الطلب واعاد المشروع الى اللجنة المشتركة لمزيد من الدراسة مع الجانب الحكومي وتقديم تقرير بذلك الى المجلس .

سبعة وعشرون : استمع المجلس الى التقرير التكميلي رقم (٢) للجنة الاعلام والثقافة والسياحة بشأن مشروع قانون المخطوطات .. وارجأ مناقشته الى جلسة قادمة .

ثمانية وعشرون : استمع المجلس إلى تقرير اللجنة المكلفة بالنزول الميداني لمحافظة ذمار لتقصي الحقائق حول الشكوى المقدمة من أهالي قرية هجرة منقذة المحدد فيها إنشاء المنطقة الصناعية.. وبعد النقاش استمع المجلس من الاخ/ وزير الصناعة والتجارة الى ايضاحات حول ماورد في تقرير اللجنة وماطرحه الاخوة الاعضاء من ملاحظات اثناء النقاش ..كما استمع المجلس الى ايضاحات من الأخ/ محافظ محافظه ذمار .. حيث اوضح بأنه مع اقامة المنطقة الصناعية ويدعمها ولكن هناك اراضي تخص المواطنين في الارض المحجوزة للمنطقة الصناعية وكونه محافظ المحافظة فأنه معني بحماية اراضي المواطنين وتعويضهم التعويض العادل ولن يسمح بإقامة أي منشأة فيها قبل تعويض المواطنين . وبعد النقاش أقر المجلس اعادة التقرير الى لجنة الخدمات ولجنة الصناعة والتجارة بحضور جميع الجهات المعنية لمزيد من الدراسة والمناقشة وتقديم تقرير بذلك الى المجلس .

تسعة وعشرون : استمع المجلس الى تقرير لجنة الدفاع والامن بشأن شكوى نقابة تجار واصحاب معارض السيارات واقر تأجيل مناقشته الى جلسه قادمة بحضور الجانب الحكومي .

ثلاثون : استمع المجلس الى ايضاحات الأخ/ وزير المياه والبيئة حول مشروع مياه الجراحي .. حيث اوضح بأنه كلف رئيس هيئة مياه الريف مع المعنيين بالنزول الى الجراحي وتم الزام المستثمر الذي سلم له المشروع من قبل السلطة المحلية بالحديدة بتخفيض التعرفة من (٣٠٠) ريال الى (٢٥٠) ريال والمشروع شغال ويخدم المنطقة وهي ذات كثافه سكانية عالية وبالنسبة لمعالجة الاختلالات يجب ان تكون بالتعاون مع السلطة المحلية وهم المعنيين بذلك ومن وقعوا العقد مع المستثمر دون الرجوع الى الوزارة .كما استمع المجلس الى ايضاحات وكيل اول وزارة الادارة المحلية بشأن مشروع مياه الجراحي .. وأكد بأن المشروع كان متعثرا في الفترة السابقة وقد قام المجلس المحلي بتسليمه للمستثمر لتشغيله وذلك مقابل مساعدة له من المجلس المحلي واستلم المستثمر المشروع وقام بإصلاح الشبكة وتشغيله والمشروع حل كثير من المشاكل فيما يخص المياه ومازال المجلس المحلي المشرف على المشروع بحيث يستفيد المواطنين منه .. وبعد النقاش اقر المجلس تكليف لجنة مكونه من لجنة المياه والبيئة ووزارة المياه والادارة المحلية ومحافظة الحديدة للنزول الى الجراحي للاطلاع على المشروع ومعرفة الحقيقة وتقديم تقرير بذلك الى المجلس في جلسة قادمة.

واحد وثلاثون : ناقش المجلس ما تتعرض له الجزر والمياه اليمنية وبعض المحافظات الجنوبية من انتهاك للسيادة وجدد رفضه للتواجد العسكري لقوات الاحتلال السعودي الاماراتي في أي جزء من الأراضي والجزر والمياه اليمنية .

اثنان وثلاثون : ناقش المجلس ما تتعرض له محافظه اب من نهب واعتداءات على اراضي المواطنين واراضي الدولة واموال الاوقاف من قبل عصابات الاراضي وحث الجهات الأمنية والقضائية على القيام بواجبها تجاه هذه القضايا .

ثلاثة وثلاثون : ناقش الإخوة الاعضاء ما قام به النظام السعودي من منع لشعيره الحج لهذا العام والاعوام السابقة وان المجلس الممثل للشعب اليمني الحر المجاهد يرفض هذا الاجراء الخطير في التحكم في مشاعر المسلمين في جميع انحاء العالم وبعد النقاش أقر اصدار البيان التالي :

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تابع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية باهتمام كبير القرار الذي اقدم عليه النظام السعودي بمنع دخول المسلمين لأداء فريضة الحج للعام الثاني وما تضمنه القرار من حصر الحج على عدد (٦٠٠٠٠) من السعوديين والمقيمين في المملكة وحرمان الحجاج في بقية الدول من اداء هذه الفريضة التي تعد الركن الخامس من اركان الاسلام والتي قال الله فيها: (وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ يَأۡتُوكَ رِجَالا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٖ يَأۡتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٖ) [سورة الحج ٢٧] صدق الله العظيم .

ويعتبر مجلس النواب هذا القرار استفزاز لمشاعر اكثر من مليار ونصف مسلم وصدهم عن اداء الحج بحجج واهية في الوقت الذي تسمح فيه ما تسمى بهيئة الترفيه في النظام السعودي بالتدافع الى ساحات

العروض الفنية بأضعاف العدد المسموح به للحجاج هذا العام .. ويأتي هذا القرار في اطار مصادرة الحقوق المشروعة والتضييق على المسلمين من اداء ما افترضه الله عليهم وبالتزامن مع الخطوات التي اقدم عليها الكيان الإسرائيلي المحتل للأراضي الفلسطينية وثالث الحرمين الشريفين للتضييق على المسلمين في المسجد الاقصى مما يؤكد تماهي الكيانين في حرمان المسلمين من حقوقهم الدينية .

وبذلك فأن مجلس النواب يدعو برلمانات ودول وشعوب العالم الإسلامي إلى إدانة ممارسات النظام السعودي والمطالبة بالعمل على تشكيل هيئة من الدول الاسلامية لإدارة الحرمين الشريفين في كل من مكة والمدينة وعدم السماح باستغلالهما من قبل نظام آل سعود.

صادر عن مجلس النواب

في الجمهورية اليمنية

صنعاء ١٥/ يونيو / ٢٠٢١م

<u>اربعة وثلاثون</u> : ناقش الإخوة الأعضاء موضوع الاتفاقيات الأمنية والمعاهدات الموقعة مع دول تحالف العدوان والتي لم تحترم هذه الاتفاقيات وقامت بالاعتداء على الشعب اليمني وتدمير كل مقدراته وقتلت الشيوخ والنساء والأطفال واغلقت كل المنافذ البرية والبحرية والجوية لذلك لابد من اعادة النظر في كل الاتفاقيات الموقعة مع دول تحالف العدوان .

<u>خمسة وثلاثون</u> : قرأ المجلس الفاتحة على ارواح الإخوة اعضاء المجلس التالية اسمائهم :

١. محمد محمد منصور الدائرة (١٠٣)

٢. محمد هاشم البطاح الدائرة (٩٨)

٣. احمد محمد شرفات الحميري الدائرة (١٠٩)

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء